The Multiplicity of Pronoun Reference and its Impact on the Multiplicity of Meaning, Partial Examples, Absolute Guides, Al-Muharrir Al-Wajeez by Ibn Atiyah as a Sample.

Smah Abwryash[(1)*]

(1) An-Najah National University, Palestine - Nablus, Zawata.

Received: 01/02/2024
Accepted: 28/02/2024
Published: 30/12/2024

* *Corresponding Author:*
Abwryashsmah72@hmail.com

DOI: https://doi.org/10.59759/art.v3i5.863

Abstract

This study is linguistic, in which the researcher comes to a general linguistic phenomenon that all languages share. Sometimes, it even leads to the phenomenon of multiple linguistic meanings and openness of meaning. There is no doubt that words are related to one another, but this relationship may lead to multiple syntactic meanings, and from this foundation it changes. This study explores the impact of this phenomenon in the multiple reference of the pronoun first, representing its positions second, specifying its motives third, examining it in a specific book fourth, and explaining all of that fifth, all of this being from a linguistic perspective sixth, relying in its main research on the editor's brief book on the interpretation of revelation. Al-Aziz by Ibn Atiya

Keywords: The Multiplicity of Pronoun References, The Multiplicity of Linguistic Meanings, The Multiplicity of Jurisprudential Rulings, Linguistic Commonness, The Intensification of Meaning, Syntactic Co-synthesis, Inimitability of the Quran, The Multiplicity of Meaning.

تعدّد مرجع الضّمير وأثره في تعدّد الدّلالة، أمثلة جزئيّة، وموجّهات كليّة، المحرّر الوجيز لابن عطيّة أنموذجًا

سماح يوسف أبو رياش[1]

(١) جامعة النجاح الوطنية، فلسطين – نابلس، زواتا.

ملخص

هذه الدّراسة لسانيّة تأتي فيها الباحثة على ظاهرة لغويّة عامة تشترك فيها اللغات كلّها، بل تفضي في أحايين إلى ظاهرة تعدّد المعاني اللغويّة، وانفتاح الدّلالة، ولا ريب أنّ الكلم يتعالق بعضه ببعض، ولكن قد يفضي هذا التّعالق إلى تعدّد المعاني التّركيبيّة، ومن هذا التّأسيس تتغيّا هذه الدّراسة استشراف أثر هذه الظّاهرة في تعدّد مرجع الضّمير أوّلًا، وتمثّل مواضعها ثانيًا، وتعيين بواعثها ثالثًا، وتلمّسها في كتاب مخصوص رابعًا، وتفسير ذلك كلّه خامسًا، كلّ ذلك كائن من منظور لسانيّ سادسًا، معتمدة في بحثها الرّئيس على كتاب المحرّر الوجيز في تفسير التّنزيل العزيز لابن عطيّة.

كلمات مفتاحيّة: تعدّد مرجع الضّمير، تعدّد المعاني، تعدّد الأحكام الفقهيّة، المشترك اللغويّ، تكثيف المعنى، تخلّق مشترك نحويّ. الإعجاز القرآنيّ، تعدّد الدّلالة.

المقدمة.

من المعلوم حقًّا أنّ اللغة هدفها الأوّل التّواصل المفضي إلى الإبانة وتعيين المقاصد، وحتّى يكون ذلك كذلك، اشتملت اللغة على دلالات صوتيّة وصرفيّة وتركيبيّة ومعجميّة وسياقيّة وأسلوبيّة، ولكن قد يحدث أحيانا أن تتعدّد الدّلالات حتّى مع توفّر سياق جُمليّ، سواء أكان النّصّ منطوقًا أم مكتوبًا، ومن هنا تخلّقت فكرة هذه الدّراسة التي تأتي فيها الباحثة على مظهر من مظاهر تعدّد المعاني اللغويّة، وقد قصرته على مستوى على وجه التّعيين وهو تعدّد مرجع الضّمير، لا يتأتّى للغة أن تؤدّي وظيفتها المشار إليها آنفًا، وهي التّواصل والإبانة، إلا بتعلق الألفاظ تعلّقًا تركيبيًّا سائرًا على وفق مقتضى نظام الجملة والإعراب، فتنتظم ألفاظ الخطاب أو النّصّ انتظام الدّرّ في عقده، وتغدو مرصوفة متعالقة تعالقًا لغويًّا، ومن هنا قد يفضي هذا التّعلّق إلى ظاهرة تعدد المعاني، نظرًا لتداخل العوامل، ومرونة الجملة العربية، وتعدد مراجع الكلمات والضّمائر أو المعاني عامة، ليصبح التّركيب الواحد محتملًا معنيين أو أكثر، وقد ينبثق من هذا التّعدّد، في التّنزيل العزيز على وجه الخصوص، معان إذا تلمّس الباحث بعض مواضعها استنبط منها أحكامًا فقهيّة.

تأتي هذه الدّراسة على بحث ظاهرة تعدّد مرجع الضّمير، وتلمّس مواضعها في التّنزيل الحكيم؛ إذ يمكن إدراجها تحت تعدّد المعاني والتّفسير، فالقول الواحد يمكن أن يشتمل على غير معنى، ومن هذا كلّه يمكن أن يتولّد حديث عن ظاهرة المشترك اللغويّ، وتعدّد المعاني.

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفيّ التّحليليّ؛ إذ تناولت أمثلة جزئيّة من خلال تحديد مواضع الظّاهرة وبواعثها، والآثار المترتبة عليها، إضافة إلى استبطان موقف صاحب المحرّر الوجيز منها.

واختمت الباحثة دراستها بخاتمة أوردت فيها أهمّ النّتائج والتّوصيات، وذيّلت الرّسالة بقائمة المصادر والمراجع.

مشكلة الدّراسة

استشراف ظاهرة لسانيّة عامة تشترك فيها اللغات مضمارها تعدّد المعاني اللغويّة من خلال تعدّد مرجع الضّمير، وحصرها في التّنزيل العزيز، وموقف ابن عطية منها كما بدا ذلك في كتابه، ثمّ امتداد أثر هذه الظّاهرة في انفتاح الدّلالة من جهة، وتعدّد المعاني والمقاصد من جهة أخرى، وقيام أحكام فقهيّة بناء على احتمال التّركيب اللغويّ في سياقه الشّريف.

أسئلة الدّراسة

جاءت هذه الدّراسةُ للإجابة عن سؤال رئيس، يتفرّع منه أسئلة أخرى: ما الآثار النّاتجة عن تعدّد مرجع الضّمير في التنزيل العزيز؟ وهل يتمخّض عن هذا التّعلّق تعدّد في دلالة المعاني، واتّساع في مواقعها الإعرابيّة؟

أهميّة الدّراسة

تظهر أهميّة الدّراسة في تناولها ظاهرة تعدّد مرجع الضّمير في القرآن الكريم على وجه الخصوص، ويأتي ذلك من خلال حصرها في كتاب محدّد جعلته الباحثة موضع البحث والدّرس، وهو كتاب (المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيّة)، لقد وقع الاختيار على هذا الكتاب كون مؤلفه يشكّل مدرسة لغويّة تقف أمام مدرسة الزّمخشريّ، فلكلٍّ أنصاره وشيعته، والنّاظر في المحرّر الوجيز يجد أنّ ابن عطيّة كان يهتم كثيرًا بهذه الظّاهرة، ويقف عندها مشيرًا إلى وجوه

دلاليّة متعدّدة في السّياق التّركيبيّ الواحد.

أهداف الدّراسة

تهدف هذه الدّراسة إلى الكشف عن أثر هذه الظّاهرة في تعدّد المعاني، واستشراف منزلة المعنى في توجيه هذه الظّاهرة، بالإضافة إلى تلمّس موقف ابن عطيّة في المحرّر الوجيز من هذه الظّاهرة من وجهة لغويّة.

إنّ أهمّ الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا المضمار هو قلّة الدّراسات التي كتبت فيه هو أنّها كانت جزئيّة، اختصت في جانب واحد، والأمر الآخر هو أنّ هذه الدّراسات لم تكن أكثر من مجرد تجميع وتكرار لآراء السّابقين، دون أن يكون فيها من الزّيادة إلّا النّزر اليسير جدًا، كما أنّ هذه الدّراسات كانت دراسات وصفيّة أكثر منها تحليليّة، فالجانب التّطبيقيّ فيها يأتي صفحات قليلة في نهاية الدّراسة، فيما يحتلّ الجانب النّظريّ المكرور حيّزًا كبيرًا من الدّراسة، ممّا أفقد هذه الدّراسات قيمتها، أو هدفها الذي جاءت من أجله، ومن الجدير بالذّكر أنّ الباحثة آثرت أن تتناول مجموعة وفيرة من الشّواهد حول ظاهرة معينة ودراستها، على أن تتطرّق إلى مجموعة كبيرة من القضايا، فتكون الشّواهد مجرّد عيّنات لا تسمن ولا تغني من جوع فكريّ في مضمارها.

اليوم ونحن قد وصلنا من الدّراسات العلميّة إلى فتح عظيم، ونملك من الأدوات البحثيّة ما يعزّز دراساتنا، أصبحت أكثر قناعة بأنّني أستطيع أن أقدّم دراسة ورأيًا يوافق أو يعارض ما جاؤوا به، ففي نهاية الأمر هو اجتهاد خاص فتح الله به عليّ، فإن أصبت فمن الله وفضله، وإن أخطأت فمن نفسي، داعية الله أن يغفر لي ما به من زلل، ويثيبني في آخرتي على ما فيه من صواب، عسى أن يكون شفيعًا لي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم.

ارتبطت الدّراسات النّحويّة ارتباطًا وثيقًا بالقرآن الكريم، شملت القضايا الدّلاليّة والأسلوبيّة والنّحويّة والصّرفيّة، يعدّ مرجع الضّمير من القضايا التي ظهرت بشكل جليّ في الكتاب العزيز، وربّما كانت من القضايا التي ركّز عليها ابن عطيّة في كتابه. من أبرز مظاهر المشترك النّحويّ تعلّق الضّمير بمرجعه، وتعود بواعث هذا التّعلّق إلى تقدّم مرجعين أو أكثر من مرجع لضّمير متطابق معه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[الأعراف: ٤٦-٤٧] وموضع التّعلّق في هذا الشّاهد الضّمير في (أَبْصَارُهُمْ)، تقدّمه مرجعان، الأوّل عوده على

أصحاب الأعراف فهم يسلّمون على أصحاب الجنّة؛ وإذا نظروا إلى النّار وأهلها دعوا الله إلى الخلاص والنّجاة منها، أمّا الثّاني فعوده على أهل الجنّة وهم لم يدخلوها بعد. (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ٤٠٥/٢) وبعد الرّجوع إلى بعض مظان التّفاسير كتفسير البغويّ والقرطبيّ والزّمخشريّ، وجدت الباحثة أنّهم لم يشيروا إلى احتمال تعلّق الضّمير بأكثر من مرجع في هذا الموضع، في حين أنّ القاسميّ أشار في تفسيره إلى مرجع الضّمير بعبارة مقتضبة، قال فيها: (أَبْصَارُ أَهْلِ الْأَعْرَافِ أَوْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) (التأويل، و البغوي، ١٩٥٧م، صفحة ٢٦٩٤/٧) دون أيّ تفسير أو شرح لتعلّق الضّمير بأيّ منهما، أو ترجيح وجه دون الآخر، ولقد لاحظت الباحثة أنّ ابن عطيّة قد يكون المتفّرد بين المفسّرين بذكره لتعلّق الضّمير بصاحبه في هذا الموضع، وإذ ترجّح الباحثة أن يكون الضّمير في (هَا) عائد على أهل الأعراف مخالفة بذلك ابن عطيّة في تجويزه عودة الضّمير على أهل الجنّة وهم لم يدخلوها بعد، فسياق الآية يؤكّد أنّ أهل النّار قد دخلوها فعلًا، لأنّ إضافة أصحاب إلى النّار (أصحاب النّار) يؤكّد ورودهم إيّاها فعليًّا، على اعتبار أنّ أصحاب المكان هم مالكوه أو ساكنوه، إضافة إلى الآية التي سبقتها في قوله –تعالى–: ﴿وَنَادَوْاْ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ على نصب أصحاب يؤكّد أنّ الضّمير إنّما يعود على أصحاب الأعراف لا أصحاب الجنّة، فنصب (أصحابَ) يبيّن أنّهم هم الذين نودوا. كما أنّ عبارة ﴿أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾، تعني بأنّ الأمر قد فُصل فيه القول، فلا يقال صاحب الشّيء إلا لمالكه، وعليه فإنّهم ليسوا بحاجة إلى أن يدعوا الله ألّا يجعلهم مع القوم الظّالمين، ولا أن تلتفت أبصارهم يمنة أو يسارًا، فالالتفات يكون صفة للإنسان الذي يتملّكه الخوف أو عدم اليقين كأصحاب الأعراف الذين هم في شكّ من حقيقة مصيرهم، بخلاف أصحاب الجنّة الذين باتوا يعرفون مكانهم في ظلّ الجنان، وعليه فإنّ الباحثة ترى أنّ سياق الآية يرجّح عودة الضّمير على أصحاب الأعراف لا على أصحاب الجنّة، والله أعلم.

ومن لطائف الشّواهد التي يتعدّد فيها مرجع الضّمير قوله –تعالى–: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ﴾[لقمان: ١٠]، جاء في تفسير ابن عطيّة للشّاهد أنّ قوله– تعالى– ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ يحتمل أن يعود الضّمير على (السّماء) فيكون المعنى: أنّ السّماء بغير عمد، وأنّها تُرى كذلك، وهذا قول الحسن والنّاس، واستنادًا إلى ذلك يكون الفعل (تَرَوْنَهَا) في موضع نصب على الحال، كما يحتمل أن يعود الضّمير على (العمد) فيكون (تَرَوْنَهَا) صفة للعمد في موضع خفض، وعليه يكون المعنى: إن السماء لها عمد لكنّها غير مرئية، قاله مجاهد، ونحا إليه ابن

عباس رضي الله عنهما والمعنى الأول أصح، والجمهور عليه، ويجوز أن تكون (تَرَوْنَهَا) في موضع رفع على القطع، ولا عمد ثمّ (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ٣٤٧/٣). أمّا أبو حيّان الأندلسيّ فقد اعتمد في تفسيره الموقع الإعرابيّ، فالضّمير في (تَرَوْنَهَا) عائد على السّماوات بمعنى أنّكم تشاهدون السّماوات خالية من العمد، وعليه فإنّ هذا الوجه احتمل أن يكون الفعل (تَرَوْنَهَا) كلامًا مستأنفًا، أو جملة حالية أيضًا، أي رفعها مرئية لكم بغير عمد. وهي حال مقدرة، لأنّه حين رفعها لم نكن مخلوقين. وقيل: ضمير النّصب في (تَرَوْنَهَا) عائد على (عمد)، أي: بغير عمد مرئية، فترونها صفة للعمد، ويدلّ على كونه صفة لعمد، قراءة أبي: (ترونه) فعاد الضّمير مذكرًا على لفظ عمد، إذ هو اسم جمع (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٥/٣٥٧). انقسم العلماء إلى فريقين في قوله (تَرَوْنَهَا) فريق قال بأنّ للسّماء عمدًا، ولكنّنا لا نراها، كما يشير ظاهر الآية، وممن وهذا قول ابن عبّاس ومجاهد وغير واحد، وفريق قال بنفي وجودها. (الشنقيطيّ، ، ١٩٩٥م، صفحة ٢/٢٢١) لقد تجلّت عظمة الله في خلقه، كما تجلّت في إعجاز كتابه، إذ بدأ حديثه بالكون الذي خلقه فأبدع في صنعه، ومن مجمل هذا الكون سماوات علا، تظهر عظمة خالقها، هذه السّماء التي جعلها الله بغير عمد ترونها، وفي موطن الشّاهد اتّجاهان: الاتّجاه الأوّل: أنّ النّفي متّجه إلى وجود العمد، وقوله –تعالى–: (تَرَوْنَهَا) دليل على نفيّ وجود العدم، أي: دليل على عدم وجودها، عدم رؤيتكم لها، فالله –سبحانه وتعالى– أنشأ السّماوات كالقبّة المحيطة بالأرض من كلّ أطرافها، من غير عمد قائمة، ويرشح لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [الحج: ٦٥]، وذهب القرطبيّ إلى أنّ ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ تكون "ترونها في موضع خفض على النّعت ل (عمد)، فيمكن أن يكون ثمّ عمد، ولكن لا ترى، ويجوز أن تكون في موضع نصب على الحال من السّماوات ولا عمد ثمّ البتة، والاتجاه الثّاني: أنّ النّفي واقع على الرّؤية، وعلى هذا يكون هناك عمد، ولكنّها لا ترى، فالله –سبحانه وتعالى– قد أوجد تماسكًا بين السّماء والأرض بالجاذبية، وكأنّها عمد ولكنّها لا تُرى، وهذه الجاذبية كأنّها العمد التي لا ترى" (القرطبيّ، ٢٠٠٦م، صفحة ١٦/٤٦٦). والاتجاهان يحتملهما اللفظ، وهما صادقان، ورجّح زهرة محمّد التّفسير الثّاني، على الرّغم من أنّه يرى في كليهما قدرة الله –تعالى– الجليّة الواضحة. (زهرة، د.ت، صفحة ٧/٨٩١٣).

بعد استقراء الآراء؛ ترجّح الباحثة مرجع الضّمير على السّماء، لأنّ الغاية الرّبّانية من هذا الوصف للسّماء إنّما هو من أجل إظهار عظمة الله وقدرته، فمن كمال قدرته أنّه خلق السّماء بعظمتها ورفعها بغير عمد، لأنّ عدم وجود العمد إنّما هو آية للتّفكّر في قدرة الله على رفعها دون

سند أو عمد، فالعقل البشريّ اعتاد على وجود دعامة للأشياء المرفوعة، وفي رفع السّماء دون عمد تجلٍ لقدرته –جلّ وعلا–، ولذلك ترجّح الباحثة أنّ يكون الضّمير عائدًا على السّماء على إضمار حرف تشبيه (كما ترونها)، والله أعلى وأعلم.

ويتعدّد مرجع الضّمير كما يراه العلماء في قوله –تعالى–: ﴿**وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ**﴾[البقرة: ٤٥]، وموطن الشّاهد في قوله: (ﭑ ﭒ ﭓ)، إذ ينقل لنا ابن عطيّة الأقوال في مرجع الضّمير، حيث يقول: واختلف المتأوّلون في قوله: وإنّها لكبيرة على أيّ شيء يعود الضّمير، فقيل: على "الصّلاة" وقيل: على الاستعانة التي يقتضيها قوله: (ﯧ) وقيل: على العبادة التي يتضمّنها بالمعنى ذكر الصّبر والصّلاة. وقيل: على إجابة محمّد –صلّى الله عليه وسلّم–، وفي هذا ضعف لأنّه لا دليل له من الآية عليه، وقيل: يعود الضّمير على الكعبة، لأنّ الأمر بالصّلاة إنّما هو إليها، وهذا أضعف من الذي قبله. (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ١٣٧/١) وعلى الرّغم من تضعيف ابن عطيّة بعض الآراء، إلّا أنّه لم يدلِ بدلوه، ولم يرجّح أحد الآراء، فهو لم يزد على مجرد نقله لها دون تعليل أو تفسير. وبخلاف ابن عطيّة فقد أسهب السّمين الحلبيّ في تفصيل مرجع الضّمير في هذا الشّاهد، ونقل مجموعة من الآراء، أوّلها: عودة الضّمير على الصّلاة، وإن تقدّم شيئان؛ لأنّها أغلب منه وأهمّ، وهو نظير ﴿**وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ**﴾[الجمعة: ١١]، أعاد الضّمير إلى التّجارة لأنّها أهمّ وأغلب، وهذا الوجه فيه نظر، لأنّ العطف ب (أو) يجب الإفراد، لكنّ المراد أنّه ذكر الأهمّ من الشّيئين، فهو نظيرها من هذه الجهة، وثانيهما أنّه يعود على الاستعانة المفهومة من الفعل نحو: هو أقرب، وثالث الآراء عوده على العبادة المدلول عليها بالصّبر والصّلاة، أمّا الرأي الخامس فيرى أنّه عائد على الصّبر والصّلاة، وإن كان بلفظ المفرد، وهذا ليس بشيء، قيل: حذف من الأول لدلالة الثّاني عليه، وتقديره: وإنّه لكبير (السّمين الحلبيّ، د.ت، صفحة ٣٢٨/١). أمّا محمّد زهرة في كتابه فقد أشار إلى أنّ الضّمير عائد على الصّلاة والصّبر وذلك لما لهما من مكانة عظيمة، فإنّ الصّبر والصّلاة تجعلان النّفس تتغلب على المحن، الاستعانة بالصّبر والصّلاة ليست أمرًا هينًا لينًا، ولكنّها أمر عظيم خطير، لا تتلقّاها إلا النّفوس القويّة ذات العزيمة الحازمة ؛ ولذا قال –تعالى–: (ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ) فالضّمير المنسبك من (ﯧ ﯨ ﯩ) عائد على الصّبر والصّلاة، لأن الصّبر والصّلاة أمران كبيران خطيران عظيمان

يسيران بالنّفس في مدارج الكمال النّفسيّ والرّوحانيّ، فيكون الانسجام بين القول والعمل، ولكن قد يقال: إنّ المصدر غير موجود، والضّمير يعود إلى أقرب مذكور، فعوده إلى الصّلاة أقرب وأظهر، ولذلك قال الأكثرون إنّه يعود إلى الصّلاة. (زهرة، د.ت، صفحة ٢٢٠/١) انسجامًا واتّساقًا مع قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾[النساء: ١٤٢]، ترى الباحثة أنّ الضّمير عائد على الصّلاة التي يستثقل المنافقون أداءها، وهذا المعنى يتوافق مع المعنى العميق للآية، فالصّلاة لغير الخاشعين تبدو ثقيلة، يقوم إليها كسالى يراؤون النّاس، بخلاف الخاشعين الذين يؤدّونها حقّ الأداء، ويمكن القول: إنّ الخاشعين لفظة تضاد للمنافقين الذين ذكرتهم الآية في سورة النّساء، وعليه تعتمد الباحثة الصّلاة مرجعًا للضّمير وترى في الأوجه الأخرى المذكورة ضعفًا، إذ إنّها لا تناسب الغاية من الآية في إظهار مكانة الصّلاة، والله أعلم.

ومن الآيات التي تعدّد فيها مرجع الضّمير في أكثر من موقع قوله -تعالى-: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ۖ﴾[البقرة: ١٠٢]، وموطن الشّاهد في (عَلِمُواْ) ومرجع الضّمير فيه حسب ما يورد ابن عطيّة عائد على بني إسرائيل اتفاقًا مع الضّمائر المتقدّمة، وفي رأي آخر عائد على (ٱلشَّيَٰطِينُ)، وقيل على (ٱلْمَلَكَيْنِ) وهما جمع، ويرى ابن عطيّة الضّمير في (يعلمون) عائد على بني إسرائيل باتفاق، ومن قال منهم: إنّ الضّمير في (عَلِمُواْ) عائد عليهم، خرج على المجاز، أي (لمّا عملوا عمل مَن لا يعلم، كانوا كأنّهم لا يعلمون)، ومَن قال: إنّ الضّمير في (عَلِمُواْ) عائد على (ٱلشَّيَٰطِينُ) أو على (ٱلْمَلَكَيْنِ)، كان تعليله: إنّ أولئك علموا ألّا خلاق لمن اشتراه، وهؤلاء لم يعلموا، فهو على الحقيقة، وقال مكيّ: الضّمير في (عَلِمُواْ) لعلماء أهل الكتاب، وفي قوله: لو كانوا يعلمون للمتعلّمين منهم. (ابن عطية، ٢٠٢١م، الصفحات ١٨٨/١-١٨٩)، أمّا السّيوطيّ في الدّرّ المنثور فقد أعاد الضّمير إلى أهل الكتاب، فلقد علم أهل الكتاب فيما يقرؤون من كتاب الله، وفيما عهد لهم أنّ السّاحر لا خلاق له عند الله يوم القيامة (السّيوطيّ، ٢٠٠٣م، صفحة ٥٣٦/١).

وترجّح الباحثة مرجع الضّمير في الفعل (عَلِمُواْ) على بني إسرائيل، وذلك لوجود قرينة سبقت الفعل وهي الفعل (يتعلّمون)، فمن غير المنطقيّ أنّ الملكين هم الذين يتعلّمون، بل هو خاص بالبشر الذين تخصّهم الآية وهم بنو إسرائيل، كما أنّ النّفع والمضرّة صفات تختصّ بالبشر لا بالملكين، وعليه فإذا رأينا بالواو عاطفة كان الفعل معطوفًا على يتعلّمون، أمّا إذا قلنا بأنّها استئنافيّة، فالقول موصول وغير منقطع، وعليه تعمل أيضًا في الفعل الذي يليها، وبهذا يكون الرّاجح أنّ الضّمير عائد على بني إسرائيل، والله أعلم.

سورة البقرة من السّور التي شملت العديد من الآيات التي تعدّد فيها مرجع الضّمير، ومن الشّواهد قوله –تعالى–: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾[البقرة: ١٧٧]، وموطن الشّاهد في هذه الآية قوله (عَلَىٰ حُبِّهِۦ)، ويقدّم ابن عطيّة شرحًا وافيًا لمرجع الضّمير، فالضّمير في (حُبِّهِۦ)، عائد على المال، والمصدر مضاف إلى المفعول، ويجيء قوله: (عَلَىٰ حُبِّهِۦ)، اعتراضًا بليغًا أثناء القول، كما أن الضّمير يحتمل عوده على الإيتاء، أي في وقت حاجة من النّاس وفاقتهم، فإيتاء المال حبيب إليهم، ويحتمل أن يعود الضّمير على اسم الله –تعالى– من قوله: (مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ)، أي من تصدّق محبة في الله –تعالى– وطاعته، كما يحتمل أن يعود على الضّمير المستكن في (وَءَاتَى)، أي: على حبّه المال، فالمصدر مضاف إلى الفاعل. والمعنى المقصود أن يتصدّق المرء في هذه الوجوه وهو شحيح صحيح، يخشى الفقر، ويأمل الغنى، كما قال –صلّى الله عليه وسلّم–، والشّحّ في هذا الحديث هو الغريزيّ الذي في قوله –تعالى–: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾[النساء: ١٢٨]، وليس المعنى أن يكون المتصدّق متصفًا بالشّحّ الذي هو البخل. (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ٢٤٣/١) وقد أفاض السّمين الحلبيّ في تخريج هذا الشّاهد، إذ يرى أنّ في الضّمير المضاف إلى المصدر أربعة وجوه: "أظهرها أنّه يعود على المال، وذلك لأنّه أبلغ من غيره، أمّا الرأي الثّاني: فعوده على الإيتاء المفهوم من قوله: (آتى) بمعنى: على حبّ الإيتاء، ويعلّق على ذلك بأنّه بعيد من حيث المعنى، أمّا من حيث اللفظ فإنّه عائد على غير مذكور، بل مدلول عليه بشيء خلاف الأصل، وأمّا من حيث المعنى فإنّ المدح لا يحسن على فعل شيء يحبّه الإنسان، لأنّ هواه يساعده على ذلك، وثالث الأقوال أنه يعود على الله –تعالى– واستنادًا إلى هذه الأقوال يكون المصدر مضافًا للمفعول، فالظّاهر أنّ فاعل هذا المصدر هو ضمير

المؤتي، وقيل هو ضمير المؤتين، أي: حبّهم له، واحتياجهم إليه، و (ذوي القربى) على هذه الأقوال الثّلاثة يأتي منصوبًا بالمصدر، لأنّه استوفى مفعوله، أمّا الوجه الرّابع: فإنّه يعود على (من آمن)، وهو المؤتي للمال، فيكون المصدر على هذا مضافًا للفاعل، وعلى هذا فمفعول هذا المصدر يحتمل أن يكون محذوفًا، أي: (حبّه المال)، وأن يكون (ذوي القربى)، إلا أنّه لا يكون فيه تلك المبالغة التي فيما قبله". (السّمين الحلبيّ، د.ت، صفحة ٢٤٥/٢) وقد ذهب الألوسيّ (١٢٠٧هـ، د.ت، صفحة ٤٥/٢) في تخريجه للشّاهد مذهب السّمين الحلبيّ، في حين أنّ الماورديّ رأى مرجع الضّمير على المال وحده. (١٢٠٧هـ، د.ت، صفحة ٤٥/٢) ذهب الطّبريّ مذهب الماورديّ في عود الضّمير على المال وحده. (الطّبريّ، د.ت، صفحة ٣٤٠/٣) في حين أنّ الزّمخشري والقرطبيّ لم يشيرا في موطن الشّاهد هذا إلى تعدّد مرجع الضّمير. وبعد استقراء الآراء، ومجموعة من تفاسير الآية الشّريفة؛ ترجّح الباحثة مرجع الضّمير على المال، وذلك لأنّ الضّمير يفسّره المذكور، وكأنّ القول هو: وآتى المال على حبّه للمال، أو على الرّغم من حبّه وحاجته للمال، وهذه صفة لا يمكن أن تكون إلا فيمن آمن بأنّ ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[الذاريات: ٢٢] وتماشيًا أيضًا مع قوله -تعالى-: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[الحشر: ٩].

ومن المواطن التي نستشرف فيها عود الضّمير على أكثر من مرجع قوله -تعالى-: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[الأعراف: ١٨٥]، وموطن الشّاهد الضّمير في قوله: (بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ) يرى ابن عطيّة أنّ الضّمير في (بَعْدَهُ) يراد به القرآن، أو يراد به النّبيّ محمّد -صلّى الله عليه وسلّم- وقصّته وأمره أجمع، ويحتمل أن يكون عائدًا على الأجل، إذ لا عمل بعد الموت (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ٤٨٣/٢).

ويرجع الطّبريّ الضّمير على القرآن الكريم، قائلًا: "فبأي تخويف وتحذير وترهيب بعد تحذير محمّد -صلّى الله عليه وسلّم- وترهيبه الذي أتاهم به من عند الله في آي كتابه يصدّقون، فهم إذا لم يصدّقوا بهذا الكتاب الذي جاءهم به من عند الله تعالى؟". (الطّبريّ، د.ت، صفحة ٢٩١/١٣) وذهب البغويّ إلى القول: إنّ الضّمير عائد على القرآن الكريم، معلّلًا ذلك بقوله: "بأيّ كتاب غير ما جاء به محمّد - صلّى الله عليه وسلّم - يصدّقون، وليس بعده نبّي ولا كتاب؟" (البغويّ، ١٩٨٩م، صفحة ٣١٠/٣)، ويطلق الزّمخشريّ سؤالًا ويجيب عليه في الوقت ذاته: "فإن قلت: بم يتعلّق قوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ كان الجواب: عسى أن يكون قد اقترب أجلهم، كأنّه المعنى: لعلّ أجلهم قد

اقترب، فما لهم لا يبادرون إلى الإيمان بالقرآن قبل الفوت؟ وماذا ينتظرون بعد وضوح الحقّ وبأي حديث أحقّ منه يريدون أن يؤمنوا " (الزّمخشريّ، ١٩٨٩م، صفحة ٥٣٦/٢) ، وبهذا يُفهم من كلام الزّمخشريّ أنّ الضّمير يعود على القرآن الكريم والإيمان به. ويذهب النّسفيّ مذهب الزّمخشريّ في عود الضّمير على القرآن الكريم، ويقدّم تعليلًا مشابهًا لتعليله، فهو يرى أنَّ قوله – تعالى–: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾، يقصد به بعد القرآن، إذا لم يؤمنوا به، وهو متعلّق ب(عسى أن يكون قد اقترب أجلهم)، فكأنّ المعنى: لعلّ أجلهم قد اقترب، فما لهم لا يبادرون إلى الإيمان بالقرآن قبل فوات الأوان، وماذا ينتظرون بعد وضوح الحقّ، وبأيّ حديث أحقّ منه يريدون أن يؤمنوا به؟!" (النّسفيّ، ١٩٩٨م، صفحة ٦٢٢/١). ولم يزد مجير الدّين الحنبليّ على أنّ الضّمير عائد على القرآن دون أيّ تفصيل أو زيادة (الحنبليّ، ٢٠٠٩م، صفحة ٦٨/٣).

ومن ينظر إلى الآراء والتّفاسير؛ يجد أنّ ابن عطيّة انفرد وحده في عود الضّمير على الأجل، وعلى محمّد –صلّى الله عليه وسلّم– وبالنّظر إلى الآية الشّريفة يمكن استشراف عود الضّمير، إذ ترى الباحثة أنّ أقرب ما يكون عوده إلى القرآن الكريم، متفقة مع من قالوا بهذا الرّأي، وقد تخلّق لديها هذا التّرجيح من وجود قرينة في الآية تتمثّل في لفظة (حديث)، إذا ما اعتبرنا أنّ القرآن الكريم هو حديث الله إلى النّاس، وحديثه إلى نبيه، بكلّ ما يحمله هذا الحديث وهذا الخطاب من موعظة ونصح وإرشاد وترغيب وترهيب ومصير ومآل، فإن لم يردعهم مثل هذا الحديث المتمثّل في كتابه الكريم الذي أنزله على نبيّه الكريم فبأيّ حديث بعده سيقتنعون ويؤمنون، والله أعلم.

ومن الشّواهد التي أثارت العديد من الآراء حول عود الضّمير قوله –تعالى–: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾[يونس:٨٣]، موطن الشّاهد في لفظة (قومه)، ويقدّم ابن عطيّة عرضًا لآراء المتأوّلين في مرجع الضّمير، منها: إنّ الضّمير عائد على موسى –عليه السّلام– أمّا الفرقة الثّانية فرأت فيه عودًا على فرعون، وفسّر الذين قالوا بعود الضّمير على موسى، أنّ معنى الآية وصف حال موسى –عليه السّلام– أوّل مبعثه إذ لم يؤمن به إلا فتيان وشباب، فأكثرهم كانوا تحت خوف من فرعون ومن ملأ بني إسرائيل. وضعّف ابن عطيّة عود الضّمير على موسى معلّلًا ذلك بقوله: "ممّا يضعف عود الضّمير على موسى –عليه السّلام– أنّ المعروف من أخبار بني إسرائيل أنّهم كانوا قومًا تقدّمت فيهم النّبوات،

وكانوا في مدّة فرعون قد نالهم ذلّ مفرط، رجوا كشفه على يد مولود يخرج فيهم، يكون نبيًّا، فلمّا جاءهم موسى –عليه السّلام– اتّبعوه، ولم يحفظ قطّ أنّ طائفة من بني إسرائيل كفرت به، فكيف تظهر هذه الآية أنّ الذين آمنوا هم الأقلّ منهم؟ لذلك فهو يرجّح بناء على هذا أنّ الضّمير عائد على فرعون، ويؤيد ذلك أيضًا ما تقدّم من محاورة موسى –عليه السّلام– وردّه عليهم وتوبيخهم بزعمهم أنّ (هذا سحر)، فذكر الله ذلك عنهم، ثمّ قال: فما آمن لموسى إلا ذريّة من قوم فرعون الذين قالوا هذه الأقوال، وروي في ذلك أنّه آمنت زوجة فرعون وخازنه وامرأة خازنه وشباب من قومه" (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ١٣٧/٣).

وخالف مجموعة من العلماء والمفسرين ما ذهب إليه ابن عطيّة في عود الضّمير على فرعون، ورأوا أنّ عود الضّمير على موسى أرجح، وقد سبقه في ذلك الطّبريّ الذي رجّح عود الضّمير على موسى، لأنّ (الهاء) في (قومه) تعود على موسى لقربها من ذكره، وهي أولى من عودها على فرعون لبعده إذ لم يكن بخلاف ذلك دليل فإنّ في قوله: ﴿عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ﴾، دليل واضح على أنّ الهاء في (قومه) من ذكر موسى، لا من ذكر فرعون، لأنّها لو كانت من ذكر فرعون لكان الكلام (على خوف منه) ولم يكن (على خوف من فرعون) (الطّبريّ، د.ت، صفحة ١٦٥/١٥).

وفي تناول الزّمخشريّ للشّاهد يفهم منه رجحان عود الضّمير على موسى لا على فرعون، وإن لم يصرّح بذلك علانية، وعلّته في ذلك أنّ المراد بقول –:(إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ) إلّا طائفة من ذراري بني إسرائيل، كأنّه قيل: إلّا أولاد من أولاد قومه، وذلك أنّه دعا الآباء فلم يجيبوه خوفًا من فرعون، وأجابته طائفة من أبنائهم مع الخوف، كما قيل: الضّمير في (قومه) لفرعون، والذّرية مؤمن آل فرعون، وآسية: امرأته، وخازنه، وامرأة خازنه، وماشطته. (الزّمخشريّ، ١٩٨٩م، صفحة ١٦٥/٣) ورجّح أبو حيّان الأندلسيّ عود الضّمير على موسى، لأنّه المتحدّث عنه في الخطاب القرآنيّ، ويستند على ذلك بأنّ الضّمير لو كان عائدًا على فرعون لم يظهر لفظ فرعون، ولكان التّركيب: (على خوف منه) (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ١٨٤/٥). وأشار السّمين الحلبيّ إلى احتمالات مرجع الضّمير على موسى وفرعون، ولكنّه رجّح عوده على موسى، وهو الظّاهر لأنّه هو المحدّث عنه، ولأنه أقرب مذكور، ولو عاد على فرعون لم يكرّر لفظه ظاهرًا، بل كان التّركيب (على خوف منه). (السّمين الحلبيّ، د.ت، صفحة ٢٥٥/٦) ومن الملاحظ أنّ الحلبيّ قد علّل عود الضّمير التّعليل ذاته الذي قال به أبو حيّان الأندلسيّ. ويذهب ابن عاشور مذهب من قالوا بعود الضّمير على موسى، لأن حصر المؤمنين في ذرية من قوم موسى يفيد أن غيرهم لم يؤمنوا، وهو المقصود (ابن عاشور، ١٩٨٤هـ، صفحة ٢٥٩/١٢).

ومن الملاحظ أنّ ابن عطيّة قد خالف غيره من المفسرين الذين رأوا بما يشبه الإجماع ترجيح عود الضّمير على موسى –عليه السّلام–، ولكنّه رأى في رأيه الصّواب، فردّ على هؤلاء الذين قالوا بهذا الرأي وعلى رأسهم الفرّاء الذي قال أيضًا بعود الضّمير على موسى (الفرّاء، د.ت، صفحة ١٧٧/١)، قائلًا: " ولاعتقاد الفراء وغيره عود الضّمير على موسى –عليه السّلام– تخبّطوا في عود الضّمير في (ملئهم)–: (وَمَلَإِيْهِمْ) فقال بعضهم: ذكر فرعون وهو الملك يتضمّن الجماعة والجنود، كما تقول: (جاء الخليفة، وسافر الملك) وأنت تريد جيوشه معه، وقال الفرّاء: المعنى: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ﴾، وهو من باب: واسأل القرية (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ١٣٧/٣).

ومن الشّواهد الأخرى قوله –تعالى–: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۚ﴾[الروم: ٢٧] موطن الشّاهد في قوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، قدّم ابن عطيّة تفسيره للشّاهد، إذ المعنى: "هو أيسر عليه، فإذا كان الكلّ من اليسر عليه بحيّز واحد، وحال متماثلة، قال: ولكن هذا التّفضيل بحسب معتقد البشر، وما يعطيهم النّظر في الشّاهد من أنّ الإعادة في كثير من الأشياء أهون علينا من البداءة، للتّمرّن والاستغناء عن الرّوية التي كانت في البداءة، ويجمل ابن عطيّة تحليله بأنّ هذين القويان الضميران فيهما عائدان على الله –تبارك وتعالى–، غير أنّ فرقة أخرى رأت أنّ الضّمير في (عَلَيْهِ) عائد على (الخلق)، ويعلّل ابن عطيّة ذلك بأنّه بمعنى (المخلوق) فقط، وعلى التّأويلين الأوّلين يصحّ أن يكون (المخلوق)، أو يكون مصدرًا من (خلق). لأنّ الإعادة أهون على المخلوق من إنشائه، لأنّه في إنشائه يصير من حالة إلى حالة، من نطفة إلى علقة إلى مضغة ونحو هذا، وفي الإعادة إنّما يقوم في حين واحدة، فكأنّه قال: وهو أيسر عليه، أي: أقصر مدّة وأقلّ انتقالًا" (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ٣٣٥/٤)، وقال بعضهم: وهو أهون على المخلوق أن يعيد شيئًا بعد إنشائه، فهذا عرف المخلوقين، فكيف تتكرون أنتم الإعادة في جانب الخالق! والأظهر والأرجح عند ابن عطيّة عود الضّمير على الله –تعالى–، ويؤيده قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، لما جاء بلفظ فيه استعارة، واستشهاد بالمخلوق على الخالق، وتشبيه بما يعهده النّاس من أنفسهم، خلص جانب العظمة بأن جعل له المثل الأعلى، الذي لا يصل إليه تكييف ولا تماثل مع شيء، والعزّة والحكمة صفتان موافقتان لمعنى الآية، فبهما يعيد وينفذ أمره في عباده كيف شاء. (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ٣٣٥/٤) ويرى الطّبريّ وهو من المفسرّين الذين سبقوا ابن عطيّة أنّ الضّمير عائد على الله –جلّ وعلا–، وإن لم يشر بشكل صريح لمرجع الضّمير، بل جاء في ثنايا تفسيره للآية،

دون أن يرجّح احتمال عوده على آخر. (الطّبريّ، د.ت، صفحة ٩١/٢٠) أمّا البغويّ في تفسيره فيرى أنّ في عود الضّمير وجهين: أحدها: أنّ إعادة الخلق أهون من ابتداء إنشائهم لأنّهم ينقلون في الابتداء نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظمًا، ثمّ يعود رضيعًا ثمّ فطيمًا، وهو في الإعادة يصاح به فيقوم سويًا، أمّ المعنى الآخر: وهو هين عليه فجعل أهون مكان (هين) (البغويّ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٠٩/٤)، ويستشفّ من أقوال البغويّ أنّ الضّمير عائد على الله –تعالى–. ويقدّم الزّمخشريّ تفسيرًا لعود الضّمير في موطن الشّاهد يبدأه بسؤال: لم ذكر الضّمير في قوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ والمراد به الإعادة؟ ويرى الزّمخشريّ أن الإعادة أهون عليه، ثمّ يطرح سؤالًا حول تأخير الصّلة لم أخرّت الصّلة في قوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ وقدّمت في قوله: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾[مريم: ٢١]، فيردّ على ذلك بأنّه قصد هناك الاختصاص، فقيل: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾، وإن كان متصعبًا عندكم أن يولد بينهم وهو عاقر وأمّا ها هنا فلا معنى للاختصاص، كيف والأمر مبنيّ على ما يعقلون من أنّ الإعادة أسهل من الابتداء؛ فلو قدّمت الصّلة لتغيّر المعنى، فإن قلت: ما بال الإعادة استعظمت في قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[الروم: ٢٥] حتّى كأنّها فضّلت على قيام السّماوات والأرض بأمره، ثم هوّنت بعد ذلك؟ فيجيب بأنّ الإعادة في نفسها عظيمة، ولكنّها هوّنت بالقياس إلى الإنشاء. وقيل الضّمير في (عَلَيْهِ) للخلق، ومعناه أنّ البعث أهون على الخالق من الإنشاء، لأنّ تكوينه في حدّ الاستحكام، والتّمام أهون عليه وأقلّ تعبًا وكبدًا، من أن يتنقل في أحوال، ويندرج فيها، إلى أن يبلغ ذلك الحدّ. (الزّمخشريّ، ١٩٨٩م، صفحة ٥٧٥/٤) أمّا أبو حيّان فقد رأى أنّ الضّمير عائد على الله –تعالى–، ولم يزد على ذلك شيئًا. (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ١٧٠/٧)، وذهب القرطبيّ إلى عود الضّمير على الله –تعالى–. (القرطبيّ، ٢٠٠٦م، صفحة ٢٠/١٤) يقدّم السّمين الحلبيّ عرضًا لعود الضّمير في (عَلَيْهِ) مؤكدًا أنّ الضّمير فيها لا يعود على الله –تعالى– إنّما يعود على الخلق، ويفسّر ذلك بقوله إنّ العود أهون على الخلق، فكأنّه قيل: وهو أقصر عليه وأيسر وأقلّ انتقالًا، وينقل السّمين الحلبيّ الوجه الآخر من أنّ عود الضّمير في (عَلَيْهِ) يعود على المخلوق، وذلك بمعنى أنّ الإعادة أهون على المخلوق، أي إعادته شيئًا بعدما أنشأه، هذا في عرف المخلوقين، فكيف ينكرون ذلك في جانب الله –تعالى–؟ ويرجّح السّمين أنّ (أَهْوَنُ) ليست للتّفضيل، بل هي صفة بمعنى هين، كقولهم: (الله أكبر) أي بمعنى (الكبير)، لهذا يرى عود الضّمير في(عَلَيْهِ) على الباري –تعالى– ليوافق الضّمير في قوله ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾. (السّمين الحلبيّ، د.ت، صفحة ٤٠/٩) وترجّح الباحثة إلى أنّ عود الضّمير في (عليه) لله –تعالى– توافقًا مع وجود الواو العاطفة (له وعليه)، إذا ما نُظر إلى عطف شبه الجملة على شبه الجملة؛ كانت النّتيجة

عود الضّمير على الله –تعالى–، وكأنّ القول: (وهو هيّن عليه هو)، كما أنّ إردافها بـ(وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ) يرجّح عوده على الله، لا على الخلق أو المخلوق، والمتمعّن فيما سبق من ضمائر في الآية الكريمة يجدها تعود جميعها على الله –تعالى– بصورة قاطعة، الأمر الذي يتناسب أسلوبيًّا ومنطقيًّا مع الضّمير في (عَلَيْهِ).

ومن المواطن القرآنيّة التي أشكل فيها مرجع الضّمير، وخلق تعدّدًا في مرجعيته كما في قوله –تعالى–: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾ [القصص: ١٢]، موطن الشّاهد (وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ) يرى ابن عطيّة أنّ عود الضّمير يحتمل قولين: الأوّل عوده على الطّفل، والآخر على الملك الذي كان الطّفل في ظاهر أمره من جملته، ويذكر ابن عطيّة أنّ القوم تأوّلوا أنّها أعادت الضّمير على الطّفل، فقالوا لها: إنّك قد عرفته فأخبرينا من هو، فقالت: ما أردت إلّا أنّهم ناصحون للملك؛ فتخلّصت منهم بهذا التّأويل، ويضيف ابن عطيّة، أنّ الضّمير يحتمل عوده على الطّفل، فيكون النّصح له بسبب الملك وحرصًا على التزلّف إليه، والتّقرّب منه، وفي الكلام هنا حذف يقتضيه الظّاهر، هو أنّها حملتهم إلى أمّ موسى وكلّموها في ذلك، فدّرت عليه، وقبلها وحظيت بذلك، وأحسن إليها وإلى أهل بيتها. (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ٢٧٩/٤) وهذا الرّأي والتّعليل قد سبقه إليه الطّبري في تفسيره للآية. (الطّبريّ، د.ت، صفحة ٥٣٤/١٩) ولم يذهب الزّمخشريّ بعيدًا عن سابقيه، فرأى أنّ في قوله: (وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ) أنّ هامان قال: إنّها لتعرفه وتعرف أهله، فقالت: إنّما أرادت وهم للملك ناصحون (الزّمخشريّ، ١٩٨٩م، صفحة ٤٨٧/٤). ويرجّح السّمين الحلبيّ عود الضّمير على موسى، ولكنّه يعرض الوجه الآخر لعود الضّمير على فرعون. ومن طريف ما يحكى أنّها لمّا قالت لهم ذلك، استنكروا حالها، وتفرّسوا أنّها قرابته. فقالت: إنّما أردت: وهم للملك ناصحون. فتخلّصت منهم. (السّمين الحلبيّ، د.ت، صفحة ٦٥٥/٨) توافق الباحثة السّمين الحلبيّ في ترجيح عود الضّمير على موسى، ولقد تأتّى لها هذا الرّأي بعد استشراف القرائن في الآية أهمّها: أنّ سياق الآية من البداية إلى النّهاية يتحدّث عن موسى –عليه السّلام–. الأمر الآخر لو جوّزنا عطف الجملة الفعليّة على الاسميّة افتراضًا، لوجدنا توافقًا في السّياق والمعنى: (يَكْفُلُونَهُۥ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ) على اعتبار الوصل هنا، والواو جمعت بين العاطفة والحاليّة في هذا الموضع، لأنّ حال موسى تحتاج إلى إخلاص في رعايته وكفالته (النّصح)، إذا أمعنا النّظر في

قرائن الشّاهد؛ لوجدنا أنّ أقربها إلى الصّواب عود الضّمير على موسى، وذلك انطلاقًا من أنّ صاحب الحال في الجملة الحاليّة (وهم له ناصحون) هو واو الجماعة العائد على أهل موسى، وعليه فإنّ الواو هنا جمعت بين العطف معنى والحال وظيفة، أمّا إذا قلنا بالوقف على (يَكْفُلُونَهُۥ) وجعلنا (وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ) منقطعة عمّا قبلها؛ كان مرجع الضّمير على الملك، ومآل ذلك مستند على حكايات رويت عن موقف أخته التي كانت على وشك انكشاف أمرها، فجاء الوقف ليخرج بالسّياق من الحديث عن موسى (الطّفل) للحديث عن الملك (فرعون)، وهذا في رأيي يكتنفه الضّعف في موطن ما، فالأولى اتّساق المعاني وتكاملها، لا انقطاعها والانتقال بها بشكل مفاجئ من حال إلى حال، ومن مخاطب إلى آخر، ففي هذا الأمر إخلال بالمعنى، يجعل القارئ يقع في لبس في فهم المعنى المراد، وما هذه بغاية لكتاب الله.

ومن الشّواهد العديدة في كتابه الكريم على تعدّد مرجع الضّمير قوله- تعالى-: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[الفرقان: ٢٢]، وموطن الشّاهد الضّمير في(وَيَقُولُونَ)، نقل ابن عطيّة عن بعض الآراء التي رأت أنّ الضّمير عائد على الملائكة، إذ يكون المعنى: تقول الملائكة للمجرمين حِجْرًا مَحْجورًا، والحِجْر الحرام، أمّا الوجه الآخر لعود الضّمير فهو للكفّار المجرمين، وقد كانت العرب إذا كرهوا شيئًا قالوا: حِجرًا عوذًا، يستعيذون من الملائكة، مع احتمال أن يكون المعنى ويقولون: حرام محرّم علينا العفو، وقد ذكر أبو عبيدة أن هاتين اللفظتين عوذة عند العرب (أبو عبيدة، ١٣٨١هـ، صفحة ٧٣/٢)، يقولها من خاف آخر في الحرم، أو في شهرٍ حرامٍ إذا لقيه وبينهما تِرَة. (ابن عطية، ٢٠٢١م، صفحة ٢٠٦/٤) وقد اعتمد النّحّاس على الموقع الإعرابيّ الذي أشار من خلاله -دون أن يصرّح بذلك- إلى الكفّار، فقال: لا يجوز أن يكون (يَوْمَ يَرَوْنَ) منصوبًا ب(بُشْرَىٰ) لأنّ ما في خبر التّعجّب، أو في خبر النّفي لا يعمل فيما قبله، ولكنّ فيه تقديرين: يكون المعنى: يمنعون البشارة يوم يرون الملائكة، ودلّ على هذا الحذف ما بعده، ويجوز أن يكون التّقدير لا بشرى تكون (يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ) و(يَوْمَئِذٍ) مؤكّد، ويجوز أن يكون المعنى اذكر يوم يرون الملائكة. (النّحّاس، ١٤٠٩هـ، صفحة ١٠٩/٣) أمّا الطّبريّ فقد لجأ في تفسيره للآية على إحالة الضّمير للملائكة، وقال: إنّ الملائكة يقولون للمجرمين حجرًا محجورًا، حرامًا محرمًّا عليكم اليوم البشرى أن تكون لكم من الله، (الطّبريّ، د.ت، صفحة ٢٥٥/١٩) ولكنّه نقل الآراء الأخرى التي تقول بتعدّد مرجع الضّمير، واختلف أهل التّأويل في المخبر عنهم بقوله: (وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا)، وذكر أنّ قائلي ذلك الملائكة للمجرمين،

وقال آخرون: ذلك خبر من الله عن قول المشركين إذا عاينوا الملائكة، وقد كانت العرب إذا كرهوا شيئًا قالوا: حِجرًا، فقالوا حين عاينوا الملائكة (حِجْرًاأُنزِلَ عوذًا، يستعيذون من الملائكة (الطّبريّ، د.ت، صفحة ٢٥٦/١٩). ورأى الفرّاء أنّ الضّمير عائد على الملائكة، الذين يقولون للكافرين: حرامًا عليكم البشرى. (الفرّاء، د.ت، صفحة ٢٢٦/٢) وجاء ابن الجوزيّ بالرّأيين، قائلًا: إنّ الملائكة يقولون للكفّار: حِجْرًا محجورًا، أي: حرامًا محرّمًا. وفيما حرّموه عليهم قولين: أحدهما: البشرى، فيكون المعنى: حرام محرّم أن تكون لكم البشرى، والثّاني: أن تدخلوا الجنّة، والقول الثّاني: إنّه قول المشركين إذا عاينوا العذاب، ومعناه الاستعاذة من الملائكة (ابن الجوزيّ، ١٩٨٤م، صفحة ٨٢/٦).

وترجّح الباحثة في هذا الشّاهد مرجع الضّمير على المجرمين، معتمدة في ترجيحها هذا على الواو العاطفة، حيث يمكن عطف (يَرَوْنَ) والضّمير فيها عائد بشكل قاطع على المجرمين، يؤكّد ذلك نصب (الملائكة على المفعوليّة)، وكأنّ المجرمين حين يرون الملائكة يعلمون بأنّ لا نصيب لهم من البشرى، وذلك بناء على فقدانهم الأمل منها (وَيَقُولُونَحِجْرًامَّحْجُورًا)، وكأنّ قولهم هو نتيجة منطقيّة لفقدان البشرى بالنّجاة، كما يمكن اعتبار الفعل (وَيَقُولُونَ) معطوفًا على (يَرَوْنَ)، ولا يوجد ما يمنع ذلك أو يضعفه، والله أعلم.

وعند استشراف شواهد مرجع الضّمير في القرآن نراها عديدة، لا تكاد تخلو منها سورة من سور القرآن الكريم، ولعلّ الحكمة الإلهيّة تطلّبت ذلك؛ حتّى تظلّ أذهان الأمّة مشغولة به وبتدبّره، لأنّها متى أيقنت أنّها وصلت فيه إلى حدّ الكمال؛ هجرت دراسته، وتكاسلت عن السّعي وراءه، وربّما هجرت البحث فيه، لذلك كانت المشيئة الرّبانيّة بأنّ يظلّ باب البحث والاجتهاد مفتوحًا للأجيال على تتابعها، مهما تباعدت به السّنون، ويظلّ شاهدًا على معجزة إلهيّة خالدة، تصديقًا لقوله -تعالى-: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[الرحمن:٢٩].

الخاتمة:

خلصت هذه الدّراسة تقدّم الباحثة لمجموعة من **النّتائج** من أهمّها:

- شكّل المشترك النّحويّ متكأ رئيسًا في تفسير ابن عطيّة، وقد تناولت الباحثة مرجع الضّمير وأثره في توسّع الدّلالة، إذ إنّ عود الضّمير على أكثر من مرجع، جعل السّياق حمّالًا لمعان

عديدة، لا تنافر بينها، بل كان كلّ وجه منها يحتمله السّياق ويرتضيه، وهذا إنّما يظهر بلاغة القرآن وإعجازه.

- كان لمرجع الضّمير أثر في تعدّد المواقع الإعرابيّة، واتّساع الدّلالة النّحويّة في عدد من الشّواهد.
- تنوّع مرجع الضّمير في حالاته المتعدّدة، فقد كان يعود على الاسم أو الفعل أو الضّمير بأشكاله الظّاهرة أو المضمرة، وبذلك تخلّقت شموليّة للمعنى، فنتجت معان جديدة، بُنيت عليها تفسيرات متعدّدة، وهو ما يؤكّد أثر تعدّد مرجع الضّمير في تعدّد الدّلالة وتعدّد المعاني.

التوصيات:

- لا شكّ أنّ هذه الدّراسة قد أتاحت للباحثة الاطّلاع على عدد من مظان التّفاسير، تعدّدت في فتراتها التّاريخيّة، والدّراسات اللغويّة والنّحويّة الأولى، وتنبّهت إلى أنّ عددًا من المفسّرين تأثّر لاحقهم بسابقهم، فجاءت تفاسيرهم أشبه ما يكون بنسخ ومتابعة، وكانت مواطن الاختلاف أو التّجديد تكاد تكون محدودة معدودة، وربّما يكون مرجع ذلك الأمر إلى قرب العهد بفترة الرّسول – عليه الصّلاة والسّلام– لذلك فإنّ من جاء بعدهم من المفسّرين رأى في تفسيرهم قرآنًا يحتّم عليهم اتّباعه، إضافة إلى خشيتهم من تفسير جديد، يُحمل عليهم وزره في حال مجانبتهم الصّواب، لذلك جاءت تفسيراتهم مكرّرة حتّى في أمثلتها وشواهدها، لذلك توصي الباحثة انطلاقًا من إيمانها الشّديد بأنّ القرآن الكريم بحاجة إلى دراسات عميقة، تخرج به من بوتقة الحرص والخوف من الزّلل إلى فسيح إعجازه الذي ما زال عالقًا في ربقة الخوف والتّردّد، خاصة الإعجاز العلميّ.
- إنّ الدّراسات البحثيّة التي تناولت من الموضوع الذي طرحته هذه الدّراسة، لم تزد في مجملها –إلّا من رحم ربّي– عن جمع لأقوال العلماء والمفسّرين، وبيان موطن الشّاهد، فلم تجد الباحثة أثناء بحثها في بطون الكتب والدّراسات من أتى بجديد أضافه على ما جاء به مفسّرو القرآن السّابقون، لذلك توصي الباحثة بإعادة النّظر في هذه القضايا والظّواهر اللغويّة، وطرحها بحلّة جديدة، تتناسب واتّساع رقعة البحث، ووجود آليّات التّطوّر البحثيّ.
- توصي الباحثة بأنْ تخلّق عن هذه الدّراسة دراسات أخرى توسّع ما ذهبت إليه، وتبسط فيه القول، فربّ بحث قصير يمكن أن يكون أطروحة قائمة برأسها في قابل الأيّام، والله وليّ التّوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الألوسيّ – محمود شهاب الدّين أبو الثّناء البغداديّ (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، (د ط)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، (د ت).
- البقاعيّ، برهان الدّين أبي الحسن إبراهيم بن عمر (ت٨٨٥هـ)، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، (د ط)، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- البغويّ، الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ)، معالم التّنزيل، تحقيق، النّمر، محمّد عبد الله وآخرين، ط١، دار طيبة للنّشر، الرّياض، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- البيضاويّ، ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن عليّ (ت٦٩١هـ)، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، إعداد وتقديم، المرعشليّ، محمّد عبد الرّحمن، (د ط)، دار إحياء التّراث العربيّ، مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت، (د ت).
- ابن الجوزيّ، جمال الدّين أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ (٥٠٨هـ –٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التّفسير، الطّبعة الثّالثة، المكتب الإسلاميّ، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.
- ابن أبي حاتم، أبو محمّد عبد الرّحمن الرّازيّ، (ت٣٢٧هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق، الطّيّب، أسعد محمّد، ط٣، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربيّة السعوديّة، ١٤١٩هـ.
- أبو حيّان، محمّد بن يوسف الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق، النّحّاس، مصطفى أحمد، (د ط)، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٤٠٤هـ–١٩٨٢م.
- أبو حيّان، محمّد بن يوسف الأندلسيّ _____، التّفسير الكبير المسمّى البحر المحيط، (د ط)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، (د ت).
- الزّمخشريّ، جار الله أبي القاسم بن عمر، ت٥٣٨هـ، الكشّاف عن غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق، عبد الموجود، أحمد عادل، معوض، عليّ محمّد، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٨٩م.
- زهرة، محمّد، زهرة التّفاسير، (د ط)، دار الفكر العربيّ، (د ت).
- السّاقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام في العربيّة من حيث الشّكل والوظيفة، (د ط)، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٩٧٧م.

- أبو السّعود، حمد بن محمّد بن مصطفى العمادي (ت ٩٨٢هـ)، إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، (د ط)، دار إحياء التّراث بيروت.، (د ت).
- السّمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف، ٧٥٦هـ، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، أحمد محمّد الخرّاط، (د ط) دار القلم، دمشق، (د ت).
- السّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، الدّرّ المنثور في التّفسير بالمأثور، تحقيق، عبد الله بن عبد المحسن التّرك، ط١، مركز هجر للبحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- السّيوطيّ، جلال الدّين المحليّ – محمّد بن أحمد المحليّ، السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن ابن أبي بكر، تفسير الجلالين، مذيلًا بكتاب النّقول في أسباب النّزول، قدّم له، المحقّق، الأرناؤوط، عبد القادر، (د ط)، دار ابن كثير، ١٤٠٧هـ..
- الشنقيطيّ، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجنكي، (ت ١٣٩٣هـ) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (د ط)، دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- الشّوكانيّ، محمّد بن عليّ بن محمّد، فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير، راجعه، يوسف الغوش، (د ط)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٤م.
- الطّبريّ، أبو جعفر محمّد بن جرير(٢٢٤هـ-٣١٠هـ)، تفسير الطّبريّ، جامع البيان عن تأويل آيّ القرآن، تحقيق، محمود محمّد شاكر، (د ط)، دار المعارف، مصر، (د ت).
- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، ط١، دار سحنون للطّباعة والنّشر والتّوزيع تونس، ١٤٠٤هـ-١١٩٨م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التّيميّ البصريّ (ت ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، تحقيق محمد فواد سزگين، (د ط)، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٣٨١هـ..
- ابن عطية محمّد بن عبد الحقّ بن غالب الأندلسيّ، (ت٥٤٦هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، ط٥، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٤٣هـ-٢٠٢١م.
- العكبريّ، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين(ت٦١٦هـ)، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق، البجاويّ، عليّ محمد، (د ط) مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د ت).
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلميّ (ت٢٠٧ هـ)، معاني القرآن،

تحقيق، النّجاتيّ، أحمد يوسف وآخرين، ط١، الدّار المصريةّ للتّأليف والتّرجمة، مصر.

- القاسميّ، محمّد جمال الدّين، محاسن التّنزيل، الطّبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
- القرطبيّ، شمس الدين محمد بن أحمد الأنصاري (ت، ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق، عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت٤٥٠هـ)، النّكت والعيون، تحقيق، السّيّد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (د ط)، دار الكتب العلميّة – مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، (د ت).
- مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، العمدة في غريب القرآن، شرح وتعليق، المرعشليّ، يوسف عبد الرّحمن، ط١، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علىّ، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاريّ الإفريقيّ (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، حواشي الكتاب، لليازجيّ وأخرين، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- النّحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- النّسفيّ، عبد الله بن أحمد بن محمود ت ٧١٠هـ)، مدارك التّنزيل وحقائق التأويل، تحقيق، بدويّ، عليّ يوسف، راجعه وقدّم له، مستو، محيي الدّين ديب، الطبعة الأولى، دار الكلم الطّيّب، بيروت، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.